العَدَدُ(١)

٧٢٧- ثَلاثَةً بالتَّـاء قُـلْ للْعَشَـرَهْ في عَدِّ مَـا آحَـادُهُ مُـذَكَّرَهْ
٧٢٨-في الضِّدِّ جَرِّدْ وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ جَمْعًا بِلَفْظ قِلَّـةٍ فِـي الأَكْثَـرِ

يعني: أن ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة إذا كان واحد المعدود مذكرا لحقته التاء، وإن كان واحده مؤنثا لم تلحقه التاء فتقول: ثلاثة رجال بالتاء لأن واحد الرجال ورجل وهو مذكرا، وثلاث نسوة بغير تاء لأن واحد النسوة امرأة وهي مؤنثة. واعلم أن مراده بقوله (**في الضِّدِّ جَرِّدْ**) المؤنث يعني في ضد المذكور وهو المؤنث. و(**ثلاثة**) مفعول مقدم بـ (**قل**) و(**قل**) مضمن معنى اذكر، (**وبالتاء**) متعلق بـ (**قل**) و(**العشرة**) كذلك، و(**في عد**) كذلك، و(**عد**) مصدر مضاف إلى المفعول، و(**ما**) موصولة واقعة على المعدود، و(**أحاد مذكرة**) جملة من مبتدأ وخبر صلة لـ (**ما**) و(**في الضد**) متعلق بـ (**جرد**) ومفعول (**جرد**) محذوف والتقدير جردها أي ألفاظ العدد من التاء، ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم لأنه لا وجه له في الإعراب.

---

(١) إذا سَرَدْتَ أَسْمَاء العدد من غير عامل، قلت: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، بالسكون، وأجاز سيبويه أن تُشِمّ دال واحد الضَّم، ومنع ذلك الأخفش.

وأجاز سيبويه طرح همزة (أَرْبَعة)، وإلقاء حركتها على الهاء من ثلاثة، وذكر سيبويه عمَّن يوثقُ به سماع ذلك من العرب.

وذكر المبرد عن المازني: أنَّه لا يجيز ذلك.

ويُميَّزُ من أَحَدَ عَشَر إلى تسعة وتسعين بمفرد منصوب، وذلك المركَّب، والعقود من عشرين إلى تسعين، والمعطوف عليه العقود المذكورة، فتقولُ: قام أَحَدَ عَشَرَ رَجُلا، وقَامَ عِشْرُون رَجُلا، وقام أَحَدٌ وعشرون رَجُلا، والحادي والعشرون رَجُلا إلى أن تبلغَ العَقْد.

وذَهَب الفرَّاء إلى أنَّه يجوزُ أن يُفَسَّرَ ذلك كله بالجمع، فتقول: أَحَد عَشَر رِجَالا، وثلاثون رِجَالا، وأجاز بعضهم عندي: عشْرُون دَرَاهم لعشرين رَجُلا، قاصدًا أنَّ لكُلِّ منهم عشْرين درْهَمًا.

وحكى الكسائي: أنَّ من العرب من يُضيفُ العشرين وأخواته إلى المُفسّر، منكرًا أو معرَّفًا، فتقول: عِشْرُو دِرْهَم، وأَرْبَعُو ثوب. وهذا عند أصحابنا شاذ لا يُبنى عليه قاعدة.

وفي " المفتاح ": لا يُضاف عشرون إلى التسعين إلى التمييز لا غيره، فلا يقال: عِشْرُو دِرْهَم ولا عِشْرُوك. انتهى.

وقال أبو حاتم: تجري الإضافة فيما جاوز العَشَرَة والعَشْرَ، فتقول: رَأَيْتُهم أَحَدَ عَشَرَهم إلى تسْعَة عَشَر، ورَأَيْتُهُنَّ إِحْدَى عَشْرَتَهُنَّ إلى التسع عشرة. وقال: رَأَيْتُهم عِشْرِيهم، ورَأَيْتُهُنَّ عِشْرِيهنَّ، ورَأَيْتُهم أَحَدَهُم وعِشْرِيهم، وإِحْدَاهُنَّ وعِشْرِيهنَّ، وكذلك في الثلاثين وما بعدها إلى الثلاثة، والألف على ذلك الحسب. انتهى. [التخمير ١/٤٨٤]

ثم انتقل إلى تمييز ألفاظ العد من ثلاثة إلى عشرة فقال: (**وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ... جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ**) يعني أن تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة بجميع جمع قلة نحو: ثلاثة أكلبَ، وعشرة أجمال، وثلاث أينق، وعشر أكتاف.

وفهم من قوله (**في الأكثر**) أنه يميز قليلا بجمع الكثرة نحو: ثلاثة قروء، فإن لم يسمع للاسم إلا جمع الكثرة ميز به نحو: ثلاثة رجال، و(**المميز**) مفعول بـــ (**اجرر**) و(**جمعا**) حال منه، و(**بلفظ**) متعلق بـــ (**جمعا**). ثم قال:

٧٢٩- وَمِائَةً وَالأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ

يعني: أن مائة وألفا يضافان إلى مفرد فتقول: مائة رجل وألف رجل. وفهم من إطلاقه أن تثنية ألف ومائة وجمعهما كذلك نحو ألف وآلاف رجل ومائتا رجل وقد تضاف المائة إلى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله: (**وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ**) يعني أن مائة تضاف قليلا للجمع وأشار به إلى قراءة حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين ومائة. و(**الألف**) مفعول بـــ (**اضف**) و(**للفرد**) متعلق بأضف، و(**مائة**) مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره (**قد ردف**) مبني للمفعول أي تبع بالجمع، و(**نزرا**) حال من الضمير المستتر في (**ردف**) وإنما قدم الناظم مائة وألفا على ما دونهما من العدد إلى أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزها مجرورا بالإضافة وبعد ذلك رجع إلى الترتيب الطبيعي فقال:

٧٣٠- وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ مُرَكِّبًا قَاصِدَ مَعْدُودِ ذَكَرْ

يعني: أنك إذا قصدت المذكر قلت: أحد عشر بغير تاء، و(**أحد**) مفعول بـــ (**اذكر**) و(**بعشر**) متعلق بـــ (**صلته**) و(**مركبا وقاصد**) حالان من الفاعل المستتر في (**اذكر**) فـــ(**مركبا**) على اسم فاعل ويصح أن يكون (**مركبا**) حالا من أحد عشر فيكون اسم مفعول والأول أجود للمناسبة. ثم قال:

٧٣١-وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

يعني: أنك إذا قصدت المؤنث قلت إحدى عشرة بسكون الشين وزيادة التاء فتقول: إحدى عشرة امرأة، هذه هي اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر الشين وإلى ذلك أشار بقوله: (**وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ**) فتقول: إحدى عشرة امرأة. و(**لدى**) هنا بمعنى في، و(**إحدى عشرة**) مفعول بـــ (**قل**) مضمنا معنى اذكر كما تقدم في قوله: (**ثلاثة بالتاء قل للعشرة**) و(**الشين**) مبتدأ، و(**كسرة**) مبتدأ ثان وخبره (**فيها**) والجملة خبر المبتدأ الأول، و(**عن تميم**) متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار. ثم قال:

٧٣٢- وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

يعني: أن ما فعلت في عشرة مع أحد وإحدى من إسقاط التاء في المذكر وإثباتها في المؤنث افعله فيما فيما عداهما من غيرهما، فشمل ذلك العدد من اثني عشر واثنتي عشر إلى تسعة عشر وتسع عشرة فتقول: اثنا عشر رجلا، وثلاثة عشر رجلا، واثنتا عشرة امرأة، وثلاث عشرة امرة. و(**مع**) متعلق بـ (**افعل**) و(**ما**) مفعول بفاعل وهو موصولة واقعة على الحكم المجعول لعشر وصلتها (**فعلت**) و(**معهما**) متعلق بـ (**فعلت**) والضمير العائد على (**ما**) محذوف تقديره فعلته. ولما ذكر حكم العجز من المركب وهو عشر من أحد عشر إلى تسعة عشر انتقل إلى حكم الصدر من ثلاثة إلى تسعة فقال:

٧٣٣- وَلِثَلاثَــــةٍ وَتِسْــــعَةٍ وَمَــــا بَيْنَهُمَــا إِنْ رُكِّبَــا مَــا قُــدِّمَا

يعني: أن حكم ثلاث وتسعة وما بينهما في التركيب كحكمهما فيما تقدم من أن التاء تثبت مع المذكر وتسقط مع المؤنث فتقول: ثلاثة عشر رجلا، وثلاث عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلا وتسع عشر امرأة، و(**ما**) الأخيرة مبتدأ وهي موصولة واقعة على الحكم المنسوب لعشرة، و(**ما قدما**) صلتها،و (**لثلاثة**) خبره، (**ما**) الأول موصولة معطوفة على (**تسعة**) وهي واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العدد وصلتها (**بينهما**) والتقدير الذي قدم لثلاثة وأخواتها من الحكم السابق مستقر لها في التركيب، وبقي عليه حكم ما بين أحد عشر وثلاثة عشر أشار إليه.

٧٣٤- وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشَــرَا اثْنَيْ إِذَا أُنْثَــى تَشَــا أَوْ ذَكَــرَا

يعني: أنك تقول في تركيب اثنين واثنتين: اثنا عشر واثنتا عشر، فتحذف النون منهما وتجعل عشر وعشرة مكانه، ثم بين أنهما معربان بقوله:

٧٣٥- وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِــفْ

غير الرفع هو الجر والنصب، فتقول في الرفع، اثنا عشر واثنتا عشرة، وفي الجر والنصب، اثني عشر واثنتي عشرة، وفهم منه أن هذين الجزأين أعني اثنين معربان إعراب المثنى. و(**عشرة**) مفعول أول بـ (**أول**) و(**اثني**) مفعول ثان، و(**عشرا**) معطوف على (**عشرة**) و(**اثني**) معطوف على (**اثنتي**) و(**أنثى**) مفعول مقدم بـ (**تَشَا**) و(**أو ذكرا**) معطوف على (**أنثى**) وفيه رد الأول إلى الأول والثاني إلى الثاني وقصر (**تشا**) لضرورة الوزن، ويجوز أن يكون حذف الهمزة من (**تشا**) لاجتماعها مع همزة أو. ثم قال: (**والفتح في جزأي سواهما ألف**) يعني أن ما سوى اثنين واثنتين من الجزأين المركبين بفتح آخر الصدر وآخر العجز منه، فيفتح العجز في عشر وعشرة المذكورين بعد اثنين واثنتين، والصدر والعجز من سوى اثنين واثنتين فتقول: أحد عشر وثلاثة عشر بفتح الجزأين معا وهما مبنيان معا، أما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف، وأما الأول فلتنزل العجز منه منزلة

تاء التأنيث، و(**الفتح**) مبتدأ، و(**في جزأي**) متعلق بـ (**الفتح**) في موضع في موضع خبر المبتدأ، ثم انتقل إلى التمييز فقال:

٧٣٦- وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

يعني: أن تمييز العشرين وبابه إلى التسعين مفرد نحو: عشرين دينارا، وتسعين غلاما، وأربعين حينا أي زمانا. وفهم من قوله (**بواحد**) أن حكم النيف على العشرين إلى تسعة وتسعين كحكم عشرين فتقول: أحد وعشرون درهما إلى تسعة وتسعين درهما، وفهم منه أنه لا يميز بجمع، وفهم من المثال أنه لا يكون إلا منصوبا واللام في للتسعين للغاية فهي بمعنى إلى. ثم قال:

٧٣٧- وَمَيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

يعني: أن العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك في عشرين وبابه، وشمل قوله (**مركبا**) أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما فتقول: أحد عشر رجلا، وإحدى عشر امرأة إلى تسعة عشر رجلا وتسع عشر امرأة، و(**مركبا**) مفعول بـ (**ميزوا**) الضمير في عائد على العرب، و(**بمثل**) متعلق بـ (**ميزوا**) و(**ما**) موصول واقعة على التمييز وصلتها (**ميز عشرون**) والضمير العائد عليها محذوف تقديره بمثل ما ميز به عشرون، و(**سوينهما**) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. ثم قال:

٧٣٨- وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدُ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

العدد المركب: هو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما إلا اثني عشر واثنتي عشرة فإن عشر فيهما بمنزلة نون الاثنين ولذلك أعربا، فإذا أضيف العدد المركب إلى اسم بعده ففيه لغتان، إحداهما وهي الفصحى بقاء البناء فتقول: هذا أحد عشرك وتسعة عشر زيد بالبناء في الجزأين وهي المنبه عليها بقوله (**يبقى البناء**) والثانية بقاء آخر الصدر على البنا وإعراب آخر العجز فتقول: هذه أحد عشرك بضم الراء على أنه معرب، ومررت بأحد عشرك الراء وهو المبني عليه بقوله: (**وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ**) وفهم من قوله (**قد**) أنها لغة قليلة، و(**إن أضيف**) شرط وجوابه (**يبق**) ويجوز ضبطه يبقى بالألف على أنه مرفوع لكون الشرط ماضيا، وبالقاف دون الألف على أنه مجزوم على جواب الشرط وهي أحسن، و(**عجز**) مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل.

ثم قال:

٧٣٩- وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلا

٧٤٠- وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَى ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا

يعني: أن أسماء العدد من اثنين إلى عشرة يصاغ منها وزن فاعل كما يصاغ من الأفعال، فإن كان مذكرا اكتفى به، وإن كان مؤنثا لحقته تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث، فتقول في المذكر: ثان وثالث ورابع إلى عاشر، وفي المؤنث: ثانية وثالثة ورابعة إلى عاشر. وفهم من قوله (**من اثنين**) ان اسم الفاعل المذكور لا يصاغ من واحد، و(**صغ**) فعل أمر، و(**من اثنين**) متعلق به، و(**ما**) معطوفة وهي موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين، و(**فوق**) صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير من اثنين فما فوقهما، و(**إلى عشرة**) متعلق بـــ (**صغ**) و(**كفاعل**) مفعول بصغ وهو على حذف الموصوف والتقدير صغ من اثنين وزنا أو صبغة كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير كفاعل المصوغ من فعل ومن متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر، وإعراب البيت الآخر واضح.

ثم إن اسم الفاعل من العدد يستعمل مفردا كما تقدم ويستعمل مضافا، فيضاف تارة إلى العدد المشتق منه وتارة إلى العدد الذي تحته، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٤٧١- وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذي مِنْهُ بُنِيَ تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

يعني: أن اسم الفاعل من اسم العدد إذا أضيف إلى موافقة تجب إضافته إليه على معنى بعض فتقول: ثاني اثنين وثانية اثنتين إلى عاشر عشرة وعاشرة عشر ومعناه بعض اثنين وبعض عشر. و(**إن ترد**) شرط، و(**بعض**) مفعول بـــ (**ترد**) و(**الذي**) واقعة على العدد المضاف إليه اسم الفاعل وصلتها (**بني**) و(**منه**) معلق بـــ (**بني**) والضمير العائد على الموصول الهاء عنه، و(**تضف**) مجزوم على جواب الشرط، و(**إليه**) متعلق بتضف، ومفعول (**تضف**) محذوف تقديره تضف إليه اسم الفاعل من العدد، و(**مثل**) منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير تضف إليه اسم الفاعل في حال كونه مماثلا للبعض أي في معناه، و(**بين**) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه.

ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٤٧٢- وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

يعني: أنك إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن تصير العدد الذي تحته مثله فاحكم له أي لاسم الفاعل بحكم جاعل، فإن كان بمعنى الماضي وجبت إضافته فتقول: هذا ثالث اثنين أمس، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز في المضاف إليه النصب والجر فتقول: هذا رابع ثالث بنصب ثلاثة وجرها، وإنما قال جاعل ولم يقول فاعل تنبيها على أن اسم الفاعل بمعنى جاعل ففيه ما في فاعل زيادة وهو اسم فاعل في الحقيقة لأنهم قالوا: ربعت القوم أربعهم بمعنى صيرتهم بنفسي أربعة. و(**إن ترد**) شرط، و(**جعل**) مفعولين بـــ (**ترد**) وهو مصدر مضاف للمفعول الأول، و(**مثل**) مفعول ثان، و(**ما**) موصولة واقعة على العدد الأعلى، و(**فوق**) صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير مثل ما فوقه أي العدد الأدنى،

والفاء جواب الشرط، و(**حكم**) مصدر منصوب بـ (**احكما**) و(**له**) متعلق بـ(**احكما**). ثم قال:

٧٤٣- وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ

يعني: أنك إذا أردت بالمركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ما أردت بثاني اثنين من الإضافة على معنى بعض فجيء بتركيبين فتقول: هذا ثاني عشر اثني عشر، وثانية عشرة اثني عشرة إلى تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشرة تسع عشرة، فتأتي بأربعة أسماء كلها مبنية، وفهم البناء فيها من قوله (**بتركيبين**) فإن التركيب يقتضي البناء، والمركب الأول مضاف إلى المركب الثاني إضافة ثاني إلى اثنين هذا هو الأصل، ويجوز فيه وجهان آخران أشار إلى الأول منهما بقوله:

٧٤٤- أَوْ فَاعلا بحَالَتَيْهِ أَضِفْ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

يعني: أو تضف فاعلاً بحالتيه أي من التذكير والتأنيث إلى المركب الثاني فيعرب الأول لزوال التركيب وهو المراد بقوله له (**بِمَا تَنْوِي يَفِي**) ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٧٤٥- وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا

يعني: أنه يحذف من المركب الأول العجز ومن المركب الثاني الصدر وفيه حينئذ ثلاثة أوجه: بناؤهما وهو المشهور وإعراب الأول وبناء الثاني وإعرابهما معا. وفهم من المثال أن عشر مبني لنطقه به مفتوحا فيحتمل الأول والثاني دون الثالث لاحتمال أن يكون (**حادي**) مبنيا أو معربا لعدم الحركة فيه، وفائدة التمثيل (**بحادي**) التنبيه على أنه مقلوب وأصله واحد ونحوه ونحوه أي ونحو حادي عشر فتقول: حادي عشر وحاديه عشرة إلى تاسع عشر وتاسعة عشرة، و(**إن أردت**) شرط، و(**مثل**) مفعول بـ (**أردت**) و(**مركبا**) حال من (**مثل**) ويجوز أن يكون (**مركبا**) مفعولا بـ (**أردت**) و(**مثل ثاني اثنين**) نعت لـ(**مركبا**) فهو نعت تقدم عليها فانتصب على الحال، والفاء وما بعدها جواب الشرط، و(**أو**) عاطفة جملة على جملة و(**فاعلا**) مفعول بـ (**أضف**) و(**بحالتيه**) في موضع الصفة لفاعل، و(**إلى مركب**) متعلق بـ (**أضف**) و(**بما**) متعلق بـ (**يفي**) وهو في موضع الصفة لـ (**مركب**) و(**نحوه**) معطوف على (**حادي عشر**) ثم قال: (**وقبل عشرين اذكرا**).

٧٤٦- وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

يعني: أن اسم الفاعل من العدد إذ ذكر مع عشرين، و(**بابه**) يعني العقود إلى تسعين يذكر بحالتيه من تذكير وتأنيث قبل الواو فتقول: حادي وعشرون وحادية وعشرون إلى تاسع وتاسعة وتسعين و(**قبل**) متعلق بـ (**اذكرا**) والألف في (**اذكرا**) بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(**بابه**) معطوف على (**عشرين**) و(**الفاعل**) مفعول بـ (**اذكر**) و(**لفظ**) و(**بحالتيه**) متعلقان أيضاً بـ (**اذكرا**).